الإنتربول

مشروع
MAPPING

Managing Alternatives for Privacy, Property and Internet Governance

(تطبيق بدائل لصون الخصوصية وحماية حقوق الملكية وإدارة الإنترنت)

يشارك الإنتربول في مشروع يموله الاتحاد الأوروبي لتمكين الجهات المعنية من إجراء مناقشات رفيعة المستوى بشأن الانتقال نحو مجتمع رقمي والتحديات المرتبطة بهذا الانتقال بالنسبة للأفراد والمجتمع ككل. وتُنفذ مشروع MAPPING 13 جهة شريكة من أجهزة إنفاذ القانون والقطاع الخاص ومعاهد البحوث والأوساط الأكاديمية.

المفهوم

صُمِّم مشروع MAPPING ليوفر لمجموعة متنوعة من الجهات المعنية منتدى تبحث فيه المسائل المتصلة بالانتقال إلى المجتمع الرقمي. ويهدف إلى تكوين فهم مشترك للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والأخلاقية العديدة الناجمة عن آخر التطورات المتعلقة بالإنترنت ونتائجها المحتملة على الأفراد والمجتمع.

ويركز المشروع على المجالات التنظيمية الثلاثة التالية:

- إدارة الإنترنت؛
- حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الخصوصية؛
- حقوق الملكية الفكرية.

تلقى هذا المشروع تمويلا من البرنامج الإطاري السابع للاتحاد الأوروبي للبحوث والتنمية التكنولوجية والتجارب بموجب اتفاق المنحة المرقم 612345.

التحديات

أثارت الخصوصية والشفافية على الإنترنت ودورهما في إدارة الشبكة نقاشات محتدمة في السنوات الأخيرة، تتجه، على ما يبدو، نحو مرحلة أخرى من التصعيد. ويمكن للتطورات الأخيرة التي شهدتها على الصعيد الوطني بعض الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية بالإنترنت أن تؤثر بشدة في طريقة وضع معايير عالمية في هذا المجال خلال السنوات المقبلة.

◄ إدارة الإنترنت

انتشرت الإنترنت بشكل واسع داخل وخارج نطاق الولاية القضائية لأيّ بلد أو نظام قانوني. ولا يزال المشرِّعون وصناع القرار يجدون صعوبة بالغة في التعامل مع الكثير من المستجدات التي أتت بها الإنترنت، وغياب الطابع المادي للشبكة يجعل تنظيمها أمرا بالغ الصعوبة.

وقد أصبحت الإنترنت بنية تحتية للتواصل لا تقع تحت المسؤولية المباشرة لأيّ حكومة. والواضح أن هذا الأمر يطرح مجموعة من التحديات على أجهزة إنفاذ القانون المشاركة في التحقيقات الإلكترونية. وبالإضافة إلى ذلك، يزيد استخدام أدوات التشفير وإخفاء الهوية من حدة هذه التحديات إذ يعيق كشف المشبوهين وتحديد أماكن وجودهم وجمع البيانات الرقمية وتحليلها.

◄ الخصوصية

أدى انتشار الإنترنت إلى نشأة قطاع تجاري يتعامل بمليارات اليورو، يقوم على جمع البيانات الشخصية واستخدامها. وقد أسفر تنامي الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية على الإنترنت أيضا عن تزايد إمكانية الحصول على هذه البيانات الشخصية. ويمكن أن تكون هذه البيانات مفيدة في التحقيقات التي تجريها أجهزة إنفاذ القانون، وقد تشكل أدلة هامة. وتبادل البيانات الشخصية بين القطاعين الخاص والعام، الذي تنتمي إليه أجهزة إنفاذ القانون، ولا يخضع حاليا إلى أيّ ضوابط ويحتاج إلى إطار قانوني ملائم.

◄ حقوق الملكية الفكرية

سهّلت الإنترنت انتشار أشكال جديدة من الجرائم. وتدر الجريمة السيبرية أرباحا بمليارات اليورو وتؤثر في الأفراد في أنحاء العالم في حين تتعرض حقوق الملكية الفكرية للتهديد بفعل انتحال الهوية والغش والاختلاس. وفي ما يتعلق بالتجسس السيبري على الشركات، فيقدَّر أن الجرائم السيبرية ألحقت بالشركات في العالم خسائر قد تصل قيمتها إلى ترليون يورو.

الأهداف

- تزويد بمنتدى الجهات المعنية للنقاش؛
- إدارة الإنترنت: تحليل الوضع الحالي وتوفير منتدى للمناقشات بشأن آخر التطورات التي تلبي، في جملة أمور، احتياجات أجهزة إنفاذ القانون؛
- بحث المسائل المتعلقة بالخصوصية عند وضع نماذج عمل تستند بقدر كبير إلى البيانات الشخصية، واستحداث إطار قانوني لتبادل هذه البيانات بين القطاعين العام والخاص؛
- حقوق الملكية الفكرية: إيجاد توازن بين الحقوق الحصرية وفوائد النمو والابتكار.

وللمزيد من المعلومات بشأن مشروع MAPPING، يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني www.mappingtheinternet.eu

الإنتربول

◄ للاتصال:
الأمانة العامة
مكتب الشؤون القانونية
الإدارة الفرعية لحماية البيانات وللبرامج
200 quai Charles de Gaulle
69006 Lyon – France
الهاتف: +33 4 72 44 73 14
البريد الإلكتروني: mapping.interpo@interpol.int

◄ تويتر: @INTERPOL_HQ
◄ يوتيوب: INTERPOLHQ
◄ WWW.INTERPOL.INT